جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

التحديث في تركيا.

م.د. غسان فيصل ياسين يحيى الدوري

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

الحياة السياسية في تركيا ١٩٦٠-١٩٧١.

شهدت تركيا في عام ١٩٦٠ اول انقلاب عسكري والمعروف عن تركيا في تلك الفترة انها كانت محكومة من قبل الجيش فهو المسؤول عن حماية الدولة بشكلها الجمهوري وطبيعتها العلمانية لذلك لم يكن باستطاعة الاحزاب السياسية حتى لو فازت بالانتخابات ان تمارس الحكم بصورة حقيقية دون تدخل الجيش, لذلك فالمنافسة بين الحزب الديمقراطي الحاكم وحزب الشعب كان له اثاره السيئة على الواع التركي اضافة الى فشل الحزب الديمقراطي قي حل المشاكل الاقتصادية ,لذلك وجد الجيش ان الحقوق الطبيعية للامة قد انتهكت وان المبادئ الكمالية في خطر فلابد من انقاذ البلاد فتحرك الجيش في ٢٧ مايس ١٩٦٠،واحتل المؤسسات الحكومية، والإذاعة ، ومقر رئاسة الجمهورية، ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين، واعتقال (جلال بايار) رئيس الجمهورية، و(عدنان مندريس) رئيس الحكومة، و (رفيق كورلتان) رئيس المجلس الوطني الكبير ، وجميع الوزراء، وثلاثمائة نائب، وشملت الاعتقالات كبار التجار ورجال الأعمال ممن كانت لهم صلة بمندريس ووزرائه وبلغ عدد المعتقلين (٥٩٢) شخصا

لم يدم الانقلاب سوى ساعات قليلة ، فأنهى بذلك عهد الحزب الديمقراطي، ونقل السلطة إلى العسكريين، فشكل الجيش لجنة عرفت باسم (لجنة الوحدة الوطنية) التي ضمنت الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذو الانقلاب وكان خمسة منهم برتبة جنرال ابرزهم جمال كورسيل

اكدت لجنة الوحدة الوطنية على العودة الى المبادىء الديمقراطية التي وضعها اتاتورك فاطلقت سراح السجناء السياسيين وبات اعداد العدة لوضع دستور جديد للبلاد واصدرت احكام الاعدام باعضاء الحزب الديمقراطي المعروفين بالتطرف منهم جلال بايار وعدنان مندريس الذي استبدل حكمه فيما بعد الى السجن ثم اطلق

سراحه وجرى حل الاحزاب واصدر عصمت اينونو بيانا اكد فيه تاييده الى ما قام به الجيش

وقام قادة الجيش بفتح المجال لتاسيس الاحزاب السياسية لازالة التناقض بين حزب الشعب والحزب الديمقراطي فظهرت احزاب كثيرة خلال هذه الفترة منها

١- حزب العدالة تاسس في شبط ١٩٦١ يتزعمه سليما ديميريل وهو مهندس معماري من اسرة ثرية ولد سنة ١٩٢٤

٢- حزب تركيا الجديدة تاسس في شباط ١٩٦١منافسا لحزب العدالة

٣- حزب عمال تركيا (حزب العمال التركي) تاسس في شباط ١٩٦١ بزعامة محمد علي قيدار وضم عدد من القاده الماركسيين والنقابيين ويمثل تحالفا بين عمال الصناعه والزراعه والمثقفين وبعض صغار الملاك واصحاب المهن الحرة

٤- الحزب الفلاحي تاسس في شباط ١٩٦١تولى زعامته الب ارسلان

لقد حصل خلاف داخل لجنة الوحدة الوطنية فانقسمت بين مؤيد للحكم العسكري واخر مؤيد للحكم المدني البرلماني ولعدم حصول التاييد الكافي للحكم العسكري فقد تم الاتفاق على اقامة حكم برلماني ووضع دستور جديد للبلاد تم تكليف رئيس جامعة إسطنبول لترأس لجنة كتابة مسودة الدستور الذي جرى الاستفتاء عليه في التاسع من تموز ١٩٦١ بنسبة ٦١.٧ بالمئة لصالح الدستور.

هذا الدستور الجديد أطول من الدساتير التي سبقته، وحجمه مُتناسب مع دساتير العالم، ويتكون من ١٥٧ مادة أساسية و١١ مادة مؤقتة، ويتضمن جزءًا خاصًا بالمقدمة. وهو ضمن الدستور، ويوجز التوجه الديمقراطي والاجتماعي لعموم مواد الدستور. أما الاختلاف الآخر بينه و بين الدساتير الأخرى فهو وجود هوامش توضح موضوع المواد والارتباط بينها. وهذا لا يقع ضمن نص الدستور. ويتميز هذا الدستور عن دستور ١٩٢٤ الأصلي والمعدل لاحقا في عام ١٩٤٥ بما يلي

١- حذف مبدأي الدولية والانقلابية من المادة الثانية من الدستور فأصبحت تحتوي فقط أربع مبادئ هي الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية

٢- السماح بتشكيل أحزاب سياسية وكذلك السماح بالإضراب وإعطاء الحرية للصحافة وحرية استقلال الجامعات

٣-أصبح المجلس الوطني التركي مؤلفًا من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ
٤- إنشاء المحكمة الدستورية وهذا ما تميز به دستور ١٩٦١ عن دستور ١٩٢٤، من خمسة عشر عضوًا وخمسة أعضاء احتياط ويشترط في هذا العضو أن يكون قد أتم الأربعين من عمره وأن يكون قد زاول مهنة المحاماة خلال خمسة عشر عامًا

٥- نصت المادة ١٤٣ على تشكيل مجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من ١٨ قاضيًا أصليًا وخمسة قضاة احتياط، وينتخب ستة من هؤلاء الأعضاء من قبل محكمه النقض وستة آخرون يختارهم قضاة الدرجة الأولى من بينهم بالاقتراع السري، وينتخب مجلس القضاء الأعلى رئيسه من بين أعضائه بالأغلبية المطلقة. أما وظائف واختصاصات مجلس القضاء الأعلى ن "يختص مجلس القضاء الأعلى في الفصل بكل ما يتعلق بأهلية القضاة ويصدر قرارإعفاء القاضي من وظيفته لأي سبب من الأسباب واتخاذ الإجراءات التأديبية ضد أحد القضاة، ويتولى الرقابة على القضاة أعضاء من درجة أعلى يعينهم مجلس القضاء الأعلى في حالات معينة

٦- تأسيس مجلس الأمن القومي الذي يترأسه رئيس الجمهورية وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء ويضم رئيس الأركان العامة وقادة الأسلحة الثلاثة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة) ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته ويقوم بالمهام التالية

ا- حث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة

ب- التنسيق بين الاركان العامة ووزارة الدفاع والمؤسسات العسكرية الاخرى

ج- تقديم التوصيات المتعلقة بالأمن القومي إلى مجلس الوزراء.

أصبحت المؤسسة العسكرية التركية بعد الانقلاب مؤسسة مستقلة تمامًا عن أي هيمنة أخرى في تركيا بل وأصبحت القيادة العامة جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي التركي مجلس الأمن القومي مما ادى الى تحوله إلى مجلس مهيمن ومراقب للمؤسسة الحكومية والسياسية وليس العكس كما هو معمول به في البلدان الأخرى هذه الصلاحيات التي منحت له جعلته حرًا في التدخل الفوري المباشر في الشؤون السياسية إذا ما قدر قادة المجلس أن الحكومة أو زعماء الأحزاب قد سلكوا طريقا غير طريق الأتاتوركية

من ناحية أخرى اكتسبت القوات المسلحة خصوصية واضحة عندما وضعت تشريعات جديدة عملت على تحسين الوضع الاقتصادي للعسكريين حيث تمت المصادقة على قانون تأسيس جمعية الجيش للتعاون المتبادل حيث تستثمر ٢٠ بالمئة من راتب الضابط في جميع فروع الاقتصاد عن طريق هيئة مختصة تتولى إدارة شؤونها مرتبطة بوزارة الدفاع وتسمى هذه الجمعية بـ (اوياك)اختصارا وأصبحت اوياك من أوسع الجمعيات المختلطة التكوين ووصفت بأنها القطاع الثالث وقد أسهمت اوياك في العديد من الشركات والمصانع ومنها الأسهم الكبيرة في شركة صناعة المكائن التركية ومصانع البتروكيمياويات ومعامل الاسمنت وحتى شركة سيارات رينو الفرنسية. كان الهدف المعلن لمؤسسة اوياك هو حماية أفراد القوات

المسلحة ورعايتهم وذلك لغرض تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وأسست أسواق الجيش على غرار حوانيت الجيش البريطانية والأمريكية. تقوم بتوفير السلع للقوات المسلحة بأسعار منخفضة ان مجلس الشعب التركي هو برلمان مُكوَن من مجلسين هما مجلس الشعب، و مجلس الشيوخ. يتكون مجلس الشعب من ٤٥٠ عضو يتم انتخابهم بتصويت عام، ويتشكل مجلس الشيوخ من ١٥٠ عضوًا يتم انتخابهم بتصويت عام أيضًا (وهذا ماميز هذا الدستور عن دونه من الدساتير السابقة) تُجرى انتخابات مجلس الشعب كل أربع سنوات، أمَّا انتخابات مجلس الشيوخ فتُجرَى كل ست سنوات. تقع السُلطة التنفيذية مثلما تضمن الدستور في يدالمجلس أما المستحدث من الهيئات العليا فهو تأسيس محكمة دستورية وظيفتها جعل القوانين متوافقة مع نصوص المواد الدستورية

إن انقلاب عام ١٩٦٠ وما نتج عنه من إجراءات وأهمها دستور ١٩٦٢ هو مثال آخر على قوة المؤسسة العسكرية التركية. وأن وصول رجال الحزب المدنيين إلى السلطة قد أفضى إلى تعادل الكفة بين قوة العسكر وقوة مؤسسات الدولة المدنية وهذا بالطبع أدى إلى تحجيم صلاحيات وامتيازات رجال الجيش، وباعتبار أن المؤسسة العسكرية لها الفضل الأول في بناء الدولة التركية الحديثة، فلذلك فإن أية إجراءات اتخذتها الدولة المدنية للصالح العام اعتبرت بمثابة تهديد مباشر على جدران الحصن المنيع للأتاتوركية العلمانية وحاميها المؤسسة العسكرية وفي تشرين الاول ١٩٦١ جرت أول انتخابات شارك فيها أربعة أحزاب سياسية هي حزب الشعب الجمهوري , وحزب العدالة , وحزب تركيا الجديدة , وحزب الفلاحين , وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز غير متوقع لحزب العدالة الناشئ حديثا إلا أن الحكومة الجديدة لم يقدر لها عمر طويل , فقد تعثرت مهامها , وتوترت الأوضاع في شتي المجالات , ومن ثم قام طلاب الكلية الحربية بانقلاب ١٩٦٢ ,ولكنهم أخفقوا فيه , عندما تولي ' سليمان دميرال ' رئاسة الحزب , وتمكن الحزب من السيطرة علي جميع الأجهزة والمؤسسات وعندما ساءت أحوال جمال كورسيل الصحية , انتخب المجلس ' جودت

صوناي '١٩٦٦ بدلا منه رئيسا للجمهورية , واستقرت الأوضاع في عهده , وبفوز حزب العدالة في الانتخابات شكل ' سليمان دميرال ' الحكومة عام ١٩٧٠ .ومن هنا يمكن القول إنه بحلول سنة ١٩٦٩ كانت هناك علاقة حميمة بين الدين والسياسة في تركيا , فلم يعد الإسلام قوة تستغل قبل موسم الانتخابات فقط , كما كان يحدث في الخمسينيات , بل أصبح أداة تستغل ضد اليسار الراديكالي , وضد ارتباط تركيا بحلف الناتو (شمال الأطلنطي)لذلك فقد نشط في تركيا خلال هذه الفترة الاحزاب الدينية التي لعبت دورا في الاحداث السياسية في تركيا

أنقلاب عام ١٩٧١ في تركيا:

١-كان الاقتصاد التركي يعاني من ازمة حقيقية تشابه الى حد بعيد الحالة التي كان عليها قبيل انقلاب ١٩٦٠ ، فلم يكن تخطيط الدولة فعالاً لمعالجة مشاكله الاقتصادية ، فقد اتجه ليخدم مصالح الرأسمال الخاص المحلي والاجنبي المتوسع ، مما ادى الى زيادة نسبة البطالة والتضخم ، وارتفعت اسعار السلع التركية الى ٥٠ % عام ١٩٧٠

٢- تصاعد الاضرابات العمالية التي قادها اليسار التركي واتحاد النقابات الثورية ضد السياسة الاقتصادية التي لم تلب الاحتياجات الضرورية والأساسية للغالبية العظمى من العمال والفلاحين فقد بدأت سلسلة من الاضطرابات العمالية والمظاهرات وعلى نطاق واسع ، واضطرت الحكومة الى اعلان الاحكام العرفية في بعض المدن التركية ولمدة ٣ أشهر .

٣-ظاهرة العنف والارهاب السياسي التي شهدتها تركيا مع مطلع السبعينات من القرن الماضي ، فقد اشتد الصراع بين الأحزاب السياسية واصبح العنف السياسي الذي مارسته الأحزاب والمنظمات السياسية اليمينية واليسارية على حد سواء ، الأداة الفعالة في تحقيق أهدافها . وانتشرت خلال هذا العقد ظاهرة استخدام الأسلحة

وتفجير القنابل في المنشآت النفطية وحوادث الاغتيال السياسي وسرقت المصارف التركية

وفي ظل تلك الظروف بعث رئيس الاركان العامة وقادة القوات المسلحة الثلاث مذكرة الى رئيس الجمهورية جودت صوناي الذي تولى الرئاسة بعد جمال كورسيل طالبوا فيه بتشكيل حكومة جديده قوية قادرة على تحقيق الاستقرار ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تركيا واجراء اصلاحات اجتماعيه فاضطر سليمان ديمريل الى تقديم استقالته في ١٢ اذار ١٩٧١ ، وقد فتح هذا الانقلاب المجال لسلسة من الائتلافات غير الحزبيه التي قادت البلاد حتى انتخابات سنة ١٩٧٣.